الكتاب الأبيض المجسم الإنجليزي

الفيكونت اللنبي

ترجمة

إبراهيم عبد القادر المازني

الناشر

شركة نوابغ الفكر

obeikandl.com

شركة نوابغ الفكر ، القاهرة

البريد الالكترونى :

Nawabgh_elfakr@hotmail.com

هاتف: 25936402

فاكس: 27865553

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

البنى ،ادمو هنرى هاينمان ، 1861-1936

الكتاب الابيض الانجليزى / اللبنى

ترجمة :ابراهيم عبد القادر المازنى

ط-1 القاهرة : شركة نوابغ الفكر2014

عدد الصفحات :

ا-السياسة- مقالات ومحاضرات

1-ابراهيم عبد القادر المازنى ،1890-1949

رقم الايداع :2014/15051

الترقيم الدولي:978-977-6415-26-3

obeikandl.com

تمهيد

ترجمت هذا الكتاب لجريدة «الأخبار» قياما ببعض واجبي لها ولأن هذا بعض عملي فيها ثم جمعت متفرقه ليكون قريب المنال من طالبيه ساعة الحاجة إليه. وقد التزمت في نقله الأصل الذي طبعته وزارة الخارجية الإنجليزية ولم أخرج عنه لأن هذا -أولا- هو الواجب الذي لا معدي عنه في كل ترجمة - وثانيا- لتصحيح الخطأ الذي جر إليه تلخيص هذا الكتاب.

وهو -كما يرى القارئ- مجموعة رسائل من الفيكونت اللنبي وإليه ليس أكشف منها عن روح السياسة التي أمضت الحكومة البريطانية عزمها على الجري عليها معنا. ويطول بنا الكلام إذا أردنا أن نقول في هذه السياسة شيئا أو أن نبدي في هذا الكتاب رأيا. وعلى أننا لم نر اثنين منا يختلفان في مدلول هذه الرسائل وفي إبانتها عن مبلغ عبث السياسة بحقوق الشعوب حتى تكون بأحد حاجة إلى رأينا أو رأي سوانا.

ويرى القراء كلمة «نبذة» في صدر بعض الرسائل وقد وردت هكذا في الأصل ومعناها أن وزارة الخارجية الإنجليزية لم تشأ لسبب ما أن تذيع الرسالة كاملة فلا يأخذنا أحد بذنب غيرنا. وقد يكون لنا أن نعتقد أن هناك رسائل أخرى لم ينشر منها حرف لأنه إذا كان من الجائز أن تحذف وزارة الخارجية جزءا من رسالة فليس ثم ما يمنعها أن تطوي رسائل برمتها. وإذا كان هذا ما سمحت به فما ظنك بما أمسكت عليه.

ولكن هذه ليست إلا فروضا لا نحب أن نسترسل فيها لعلها غير صحيحة وقد طلب إلينا بعض الإخوان أن نضم إلى الكتاب الأبيض مشروعي ملنر وكروزون والمذكرة الإيضاحية وغير ذلك من الأوراق الرسمية، وكان هذا أول ما خطر لنا ولكنا وجدنا هذه الوثائق مطبوعة متداولة ولم نر معنى لأن ننقل ما ليس لنا في ترجمته يد وأن تحمل بذلك بعض تبعة الترجمة بلا حق.

ويجمل بي هنا أن أعلن شكري لحضرة صاحب العزة أمين بك الرافعي مدير «الأخبار» لنزوله عن حق الجريدة في ترجمة هذا الكتاب والسلام.

«المازني»

obeikandl.com

-١-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كيرزون اف كدلستن (وصل في ١٧ نوفمبر) بالتلغراف ... القاهرة في ١٧ نوفمبر ١٩٢١.

يشتمل تلغرافي التالي نص مذكرة مشتركة سلمها إلى المستشارون البريطانيون للحكومة المصرية.

وأرى من الموافق أن تلموا بآراء المستشارين إذ كنت قد فهمت أنه سيعقد اجتماعا آخر مع عدلي باشا.

والحقيقة التي لا نزاع فيها هي أن كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب -بل من غير الممكن عمليا- المضي في أداء الأعمال الإدارية للحكومة.

-٢-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كيرزون أوف كدلسبتن (وصل في ١٧ نوفمبر) بالتلغراف ... القاهرة في ١٧ نوفمبر.

هذه هي المذكرة المشار إليها في التلغراف السابق مباشرة:

«إن مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالي ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائي مجمعون على الرأي الآتي:

وهو أن كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقي الحماية يجر لا محالة إلى خطر جدي من نشوب ثورة في البلاد جميعها ويفضي على أي حال إلى الفوضى التامة في الإدارة فتصبح الحكومة مستحيلة. ويجب أن لا يغيب عن الأذهان أن كيان الحكومة كله مصري وأن الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون مقصورة على مناصب الاستشارة والتفتيش والأعمال الفنية. وعلى هذا فإن من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين في كل فروع الإدارة كما اتضح ذلك في ربيع ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين. فإذا لم تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية للأماني التي أنشأها المصريون بصفة مشروعة على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالته في خلال العامين الماضيين فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة.

ولا شك أنه يسع قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والأملاك في المدن الكبرى ولكن المهمة تكون أشق بمراحل في الأقاليم، على أنه ليس ثم إدارة عسكرية يسعها أن تأمل أن تحل محل الإدارة المعقدة للحكومة المدنية أو أن تحول دون المصالح المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ. وقد مضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين على اعتقاد منهم أن ستنتهج سياسة المنح السخية وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد في روع وزراء

مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم. لذلك يشعر المستشارون أن عليهم أن يبينوا أنهم إذا اتبعت سياسة مناهضة لهذه -لا يستطيعون أن ينتظروا أن يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون في مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة في المستقبل. أما إذا حدث أن حكومة جلالة الملك وافقت على برنامج سخي فإنهم على يقين من أن هذا البرنامج يمكن إجراؤه وتأليف وزارة لإنفاذه، حتى ولو لم يكن ثم وزير مصري مستعد اليوم أن يوقع إنفاقا رسميا يشتمل على هذا البرنامج باعتباره إرضاء تاما للمطالب المصرية».

-٣-

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (بالقاهرة).

بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١

نظرا لكونك كنت حاضرا اجتماعات الوزارة حين تقررت الشروط التي تعرض على عدلي باشا، لا يسعنا إلا أن نحس بالدهشة من أنك لم تبين للمستشارين أنهم كانوا في جهل تام لموقف الحقيقي حين رصفوا قرار حكومة جلالة الملك بأنه يستبقي الحماية ويأبى قبول الاستقلال المصري، وهذه الغلطة -التي ينبغي أن تشرحها لهم حالا- تجعل حجتهم غير قويمة. وينبغي لك كذلك أن تبلغهم بصفة سرية خلاصة عامة للمنح التي لم تكن حكومة الملك

مستعدة فقط أن تعرضها بل عرضتها بالفعل في مشروع المعاهدة الذي قدم إلى عدلي ورفضه.

وتنوي حكومة جلالته الآن اتباع ما يأتي:

أرسلت إليك بالبريد صورة لمشروع المعاهدة ومعه رد الوفد ولا شك أن عدلي مبلغهما إلى السلطان. وسيرسل إليك بعد بضعة أيام نص مذكرة تشرح الموقف الذي اتخذته حكومة جلالة الملك شرحا تاما وتدافع عنه. وعليك أن ترفع إلى السلطان هذه المذكرة التي ستنشر في إنجلترا ومصر في وقت واحد مع مشروع المعاهدة ورد المعاهدة ورد الوفد المصري. وفي خلال ذلك نبلغ الصحف هنا أن النشر على الصورة المذكورة سيحدث قريبا وأنه في خلال ذلك لا ينبغي الركون إلى ما يذاع قبل أوانه.

وإلى أن يتم النشر نرجو أن تنتهز أي فرصة ملائمة للدفاع عن المنح السخية جدا التي كانت حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديمها وأن تدحض تشويهات نياتها.

-٤-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٦ ديسمبر).

بالتلغراف ... القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩٢١

ليس عندي في اللحظة الحاضرة معلومات محدودة عن احتمال إبقاء الوزارة الحالية في مناصبها أو تأليف وزارة جديدة على مقتضى التصريح الذي أصدرته حكومة جلالة الملك أخيرا. غير أن السلطان يظن أنه يستطيع إذا استقالت وزارة عدلي -واستقالته على ما يظهر- أن يؤلف وزارة جديدة بدون مشقة كبيرة.

ومع فرض التسليم بأن من الممكن تأليف وزارة تكون راغبة أن تقيم سياستها على قاعدة نص الفقرة الواردة في تصريح حكومة جلالة الملك والتي أولها هذه الألفاظ «وأما من حيث الوقت الحاضر» فإني أرى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالته خطة قوية من شأنها أن تقدم برنامجا إنشائيا لأولئك المصريين الذين لا يزهدون في التعاون معنا. ولقد حدث أن عدلي باشا -في خلال حديثه الأخير معك- سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة في مشروع المعاهدة الذي رفض. ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينفي إمكان إجراء مثل هذه الخطوة على أن يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا. وقد ورد في التصريح الأخير كذلك أن المشروع الذي يتضمنه مشروع الإنفاق لا يمكن تنفيذه إلا إذا أقرته الأمة المصرية وكانت مستعدة للعمل معنا. ولكن الفقرة الأخيرة تصرح أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر في أي وسيلة لإنفاذ المشروع في أي وقت ترغب فيه حكومة مصرية في ذلك، ولقد أبديت رأيي أكثر من مرة في الشهور الثمانية عشر الماضية بأن كل إنفاق موقع عليه لا يكون عمليا إلا إذا كانت

حكومة جلالة الملك مستعدة أن تمنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة إلى منحه، وأنه سيكون عليها أن تحدد سياستها وأن تنفذها.

وقد برز إلى الوجود ذلك الموقف الذي توقعته وينبغي لنا أن نعالجه علاجه فهل أنت مستعد أن تطلق لي يدي -إذا رأيت الآونة قد سنحت- أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ -حسب ما تقتضيه الظروف- الاقتراحات الرئيسية الواردة في المشروع الذي تضمنه مشروع المعاهدة وأن نمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة أو للحاضرة إذا ظلت في مناصبها؟.

إني أعتبر أن مشروع المعاهدة يمثل بصفة واضحة سياسة تكفل لنا كل احتياجاتنا فيما يتعلق بمصر. وهذه السياسة تمنح أهل مصر اشتراكا جوهريا عظيما في تسيير شئونهم الداخلية ولكنها في الوقت نفسه تضمن لمصالحنا الحيوية الصيانة الكافية. ومن المزايا الواضحة التي تنجم عنها متى نفذت أنها تلقي المسئولية على المصريين من حيث شئون معينة من الصواب أن نترك لهم تبعتها. وليس يعجز أحد ممن يدرك التطورات التي حدثت أخيرا في الإدارة المصرية على أن يقدر القيد العظيم الذي تكبده بفضل نظام المسئولية الثنائية الموجود الذي يمكن الوزارة (المصرية) من أن تعزو إلى السلطات البريطانية اللوم عن كل الأغلاط التي تقع وأن تختار لنفسها الفضل في كل نجاح إداري في مصر.

فهذا القيد خليق أن تزيله في رأيي إلى حد كبير نصوص مشروع المعاهدة على حين لا تضعف المنح التي يتضمنها أو تنقص الدرجة النهائية للنفوذ الذي يخلق بنا أن نستبقيه.

وإني أقدر تماما أن العمل الذي أشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك إلى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد. وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه في وقت من الأوقات ولا أدري لماذا لا تخطي.

إن الحجة الرئيسية التي يدلي بها للإصرار على لفظة «الحماية» هي قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية. وبغض النظر عن هذه الحجة فإن اللفظ مدلوله ضئيل. يضاف إلى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون في بغضها إلى أقصى حد. قاما من حيث مصر فإن وجوها معينة للمركز السياسي جعلت من غير العملي بطرق شتى إنفاذ سياسة حماية حتى بأقل معاني اللفظة صرامة وعنفا. والمصريون في الوقت الحاضر لا يعتبرون رعايا بريطانيين ومن المسائل التي هي موضع النظر الآن إدخال قانون للجنسية المصرية. وقد أوقف كل تطبيق آخر للإنفاقات الدولية على مصر باعتبارها تكون جزءا من الإمبراطورية البريطانية. وإذا ذكرنا أن الطريقة التي لابد من توخيها تتطلب أن يوافق مجلس وزراء مصريين على كل التدابير التي لها مساس بمثل هذه الأمور، فإننا حريون أن ندرك أن الأمل ضعيف الآن أو فيما بعد في تسوية هذه المسائل أو غيرها من المسائل الحيوية المماثلة لها على صورة مرضية على قاعدة الحماية.

وهذه الظروف لا بد أن تهبط بنفوذنا ومركزنا ولذلك ينبغي أن لا يسمح لها بالاستمرار.

وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة إعلان «مبدأ منرو بريطاني» على مصر وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أي لفظ نرى أن نستخدمه لنحدد علاقاتنا مع مصر. وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولة وخليق أن يضل مركزنا بالنسبة إلى الدولة الأجنبية غير متأثر إذا اخترنا أن نعتاض من الحماية المعلنة في سنة ١٩١٤ الاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة كما هو مبين في مشروع المعاهدة.

ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات التي يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطلعت رأيهم في الموضوع إلا بعد النظر الدقيق في كل المسائل.

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٧ ديسمبر).

بالتلغراف ... القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩٢١

زارني عدلي باشا بعد ظهر اليوم وقال: إنه سيقابل السلطان غدا وأنه سيقدم على الأرجح استقالته التي حادث في شأنها عظمته قبل ذلك.

وفي هذه الحالة يعرض السلطان على الأرجح على ثروت رياسة الوزارة ولكن ثروت كان يعاني صعوبة من حيث البرنامج الذي يستطيع أن يتولى به هذا المنصب ويؤلف الوزارة، ويظن عدلي أن ثروت سيحضر إليّ ويستشيرني.

وقد أكد لي عدلي أنه هو شخصيا سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام.

وزاد على ذلك أنه ليس على يأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمله.

-٦-

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (القاهرة) «نبذة».

بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٨ ديسمبر ١٩٢١

ألقى رئيس الوزارة بيانا محدودا في ٢٧ أكتوبر ردا على سؤال بمجلس العموم مؤداه أن العلاقات بين هذه البلاد ومصر لا تعدل حتى تتاح للبرلمان فرصة لمناقشة في المسألة. ونظرا لهذا التعهد فقد صار من المستحيل كما هو واضح إقامة النظام الجديد الذي يستدعيه سحب الحماية كما جاء في تلغرافك المؤرخ في ٦ ديسمبر. وسنكون في خير من هذا المركز لتقدير مبلغ موافقة الرأي العام على سيرنا متى اجتمع البرلمان في العام المقبل وتناقش في الأوراق المطروحة أمامه.

-٧-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ١١ ديسمبر). «نبذة»

بالتلغراف ... القاهرة في ١١ ديسمبر ١٩٢١

لا يسعني إلا أن أطلب إليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقوني إذا قلت: إنه ليس ثم مصري -كائنا ما كانت أراؤه الشخصية- يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال التام. ولذلك فإنه من الضروري العدول نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة.

ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالته الأمل في الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة في مقابلة منح قد تعرضها على المصريين. إن العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب. ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئا في الماضي كانت الطريقة التي جرت عليها من جانب واحد فمثلا منح خديويو مصر حقوقا معينة بواسطة ساسة من الفرمانات بين عامي ١٨٤٠ و١٨٩٢ وكانت أهم هذه المنح في ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية. وقد صار عمل بريطانيا العظمى بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا ممقوتا اليوم أكثر من أي شيء سواه.

إن المنحة التي بمقتضاها خول مشروع المعاهدة مصر أن تدير علاقاتها الخارجية محوطة -من وجهة نظر حكومة جلالته- بضمانات في كل النقط الجوهرية حقيقة. أما من حيث الدول الأجنبية فإن على بريطانيا العظمى في النهاية أن تؤيد صحة المركز الاستثنائي الذي تدعيه على حين أنه علي أن أعنى بأن تكون الضمانات المذكورة من قبل محترمة من المصريين. ومن المستحيل على أية دولة أجنبية أن تأخذ في دس الدسائس في مصر بدون أن تستخف بشروط كتابي الأخير إلى السلطان، وواضح أن شروط هذا الكتاب مقصودة بها الدول الأجنبية أكثر من مصر، وعلى هذا فإذا حدث أن نشأ هذا الموضوع الخاص فيجب الفصل فيه بواسطة الضغط السياسي المناسب الذي يمكننا مركزنا من استخدامه لا بأي عهود قد ننجح في الحصول عليها من مصر.

وإني أحس أن المصاعب التي تعانيها الإدارة البريطانية في هذه البلاد بسبب سياسة الحماية لم تصادف اعتبارا كافيا، ومن الجوهري من وجهة نظرنا إيجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا كما أن هذا من المرغوب فيه من المصريين. ولقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية اكتساب صداقة مصر، فإذا لم نكن مستعدين أن نثبت بعملنا أن لنا ثقة بالمصريين فيخيل إلي أنه ليس من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا.

روت الصحف استقالة عدلي باشا وسأقابل السلطان اليوم إذ كان لم يبلغني هذا الحادث رسميا.

٨

شروط ثروت باشا

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ١٣ ديسمبر).

بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ ديسمبر ١٩٢١

قابلت السلطان صباح أمس ١١ ديسمبر

فأيد عظمته أن عدلي استقال ولكنه قال: إنه لم يتقرر شيء فيما يتعلق بتأليف وزارة جديدة. وسيرى ثروت باشا بعد ظهر ذلك اليوم (١١ ديسمبر) وفي مساء ذلك اليوم زارني ثروت باشا بناء على تعليمات عظمته وعرض برنامجا صرح بأنه مستعد لولي الوزارة بناء عليه.

وهذه هي النقطة الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية:

١ - الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر التي سلمت إلى الوفد المصري الرسمي على تعهد الحكومة البريطانية بإنهاء الحماية، والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ومع عدم استطاعته قبول المذكرة أو الإشارة على البلاد بقبولها فسيكون هم الوزارة -معتمدة في ذلك على موقف البلاد- أن تثبت لبريطانيا العظمى أن لا حاجة بها إلى زيادة الضمانات أو كثرتها، إذ كان حسن نية مصر

ومصلحتها التي تتطلب احترام التعهدات المقدمة هما خير الضمانات للمصالح البريطانية والأجنبية الأخرى وأفعلها.

٢- ولهذا الغرض تعتمد الوزارة ليس فقط على عدل القضية الوطنية بل كذلك على روح الإنصاف بين الأمة البريطانية وعلى التقدير العادل بالمصالح المتبادلة بين البلدين.

٣- والوزارة مقتنعة بأنه لن يكون ثم عقبة في المستقبل القريب في سبيل إعادة النظام العادي في مصر الذي يسمح بمنح دستور للبلاد يضمن التعاون الجدي الفعال بين الحكومة وبين ممثلي البلاد المنتخبين.

وتنوي الوزارة بفضل تأييد عظمتكم أن تضع مشروعا للإصلاح الدستوري لكي تعتمد في مهمتها السياسية على تمثيل وطني صحيح، ونقوم بسلسلة من الإصلاحات الضرورية التي يتطلبها تقدم البلاد أدبيا واقتصاديا.

٤- ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لإعادة وزارة الخارجية التي عطلتها ظروف الحرب مؤقتا.

٥- وأخيرا، لما كانت الوزارة تدرك التبعة المترتبة على مهمتها فستقف نفسها على حمل ذلك العبء وإدارة شئون البلاد وفق ما تقتضيه المصالح الوطنية وحدها.

٦- وإذ كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التي تنطوون عليها لخير البلاد فهي لا ترتاب في أنها ستلقى من عظمتكم التأييد في إنفاذ هذا البرنامج، وهي تعول كذلك على ثقة البلاد في مهمة كهذه تدرك كل صعوباتها.

-٩-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ١٢ ديسمبر)

بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ ديسمبر ١٩٢١

يقول ثروت عن النقطة الأولى المذكورة في تلغرافي السابق المرسل بتاريخ اليوم أنه يرجو أن تجد حكومة جلالة الملك طريقة لإلغاء الحماية في المستقبل القريب وإن كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالا.

الفكرة التي تقوم عليها النقطة الرابعة في برنامج ثروت هي أن ترجع مصر إلى الأحوال التي كانت سائدة في مصر في ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية.

وليس عنده اعتراض على تعيين من يخلف المستر كريج في وزارة الخارجية وهو يرغب أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وبين ممثل حكومة جلالة الملك على النحو الذي كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب.

وهو على ثقة من أنه يستطيع أن يؤلف وزارة على قاعدة هذا البرنامج الذي يصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدما، وأرى أن ثروت يمكن الثقة بإيفائه بعهده وأنها الشجاعة منه أن يتقدم على حين أن المهمة التي تواجه أية وزارة لا بد أن تكون شاقة بسبب خيبة الأمل وما نتج من العداء من جانب جميع الأحزاب للتصريح الأخير الذي أصدرته حكومة جلالة الملك.

وأكون شاكرا لكم إذا أبلغتموني بدون إبطاء موقفكم حيال هذا البرنامج الذي أشير بقبوله بكل إلحاح.

-١٠-

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (بالقاهرة).

بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ١٥ ديسمبر

يمكنك أن توافق بصفة عامة على البرنامج الذي اقترحه ثروت باشا كما وصفته في تلغرافك الثاني المرسل في يوم ١٢ ديسمبر، على أنه من الضروري فيما يتعلق بالنقطة الأولى تفاديا من كل سوء تفاهم أن يذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم «تعهدا» بإلغاء الحماية وبالاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة، وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءا من مساومة رفضها الطرف الآخر.

ولست أرغب أن أسبب ارتيابا في حسن نيتنا أو أن أجعل مهمتك أشق ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة «تعهد» كلمة «عرض» في البرنامج الذي اقترحه ثروت.

***

-١١-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٠ ديسمبر) بالتلغراف ... القاهرة في ٢٠ ديسمبر.

لم يستطع ثروت باشا إلى الآن أن يجمع وزارة على الرغم من الموافقة على برنامج، ولست أستعجله بلا داع وأنا أبذل كل ما في طوقي لإقناع أعضاء من حزب عدلي بالانضمام إلى الحكومة؛ لأني أشعر بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم الآن وإذ ذاك يكون زغلول هو الوحيد الذي يربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (الحزب).

أعلن زغلول أن اجتماعا سيعقد يوم الجمعة المقبل. وقد منعت هذا الاجتماع أمس مراعاة لمصلحة الأمن العام.

وإني على أتم استعداد لاتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بزغلول إذا أثار متاعب. أما إذا لم يحتاج فإني أكون قد بلغت غايتي، وإذا تبين أن من الضروري إبعاده ففي مرجوي أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله في بعض الأملاك

البريطانية فيما وراء البحار إذ كان لا ينبغي أن يسمح له بالذهاب إلى أي مكان في أوروبا.

١٢

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢١ ديسمبر)

بالتلغراف ... القاهرة في ٢١ ديسمبر

خاص بتلغرافي في ٢٠ ديسمبر

نشر زغلول في الصحف احتجاجا على أمري بمنع اجتماعه يوم الجمعة ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط من السياسة البريطانية الجديدة، وناشد المصريين أن يظهروا مثل تصميمه.

كانت القاهرة أمس مسرحا للاضطراب بمناسبة عودة الأستاذ مكرم وكيل زغلول في لندن. وقابله زغلول في المحطة وهتفت له الجماهير المصطفة في الطرقات. وسمعت نداءات ضد البريطانيين وفي المساء ضرب جنديان أحدهما من «آلاي الملك» والثاني من «آلاي ايست سري» بالرصاص في الشوارع في الحي الجنوبي من القاهرة فمات أحدهما وجرح الثاني وفر القتلة.

وإني مصدر اليوم أمرا تحث الأحكام العسكرية بمنع زغلول من كل اشتراك في السياسة وستحذر جرائده كذلك من التهييج. وصدر الأمر إلى كبار أنصاره عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندي وجعفر فخري بك ووليم مكرم عبيد أفندي أن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الأعمال السياسية.

-١٣-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٣ ديسمبر).

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٣ ديسمبر

إيماءً إلى الفقرة الأخيرة من تلغرافي المؤرخ في ٢٠ ديسمبر وإلى تلغرافي المؤرخ في ٢١ ديسمبر.

تلقيت رد زغلول على تعليماتي التي أصدرتها إليه بأن يذهب إلى منزله في الريف وأن لا يشتغل بالسياسة. ويتضمن تلغرافي التالي نص رده. وتلقيت كذلك رسائل من الآتية أسماؤهم بعد من أنصاره الذين يتضامنون معه:

وليام مكرم عبيد - سينوت جنا - مصطفى النحاس، أما الآخرون الذين أنذروا فلم يجيبوا بعد ماعدا صادق حنين الذي أضيف اسمه إلى القائمة بعد ذلك وقد أطاع.

وأعطيت البارحة تعليمات للقبض على زغلول وزملائه الثلاثة المذكورين. وقد نفذ القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما وأرسلته إلى السويس حيث يظل في معسكر النقل الهندي منتظرا الإبعاد.

ويسرني أن أتلقى بالتلغراف تصديقك على إبعاده هو وشركاؤه وإذ ذاك أبعدهم بأسرع ما يستطاع. ومن أهم الأمور أن يتم ذلك بلا إبطاء.

وعندي أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة في الأذهان باعتقال عرابي فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما.

وسأبلغك فيما بعد بالتلغراف ما أعد أنه تأثير الإجراءات التي اتخذتها في البلاد.

-١٤-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز أوف كدلستن (وصل في ٢٣ ديسمبر)

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

هذه هي الرسالة التي أشرت إليها في تلغرافي السابق مباشرة والتي وردت من زغلول إلى مستشار وزارة الداخلية.

«أتشرف بإخباركم أني استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذي تبلغونني فيه أمر جناب الفيلد مارشال اللنبي بمنعي من الاشتغال بالسياسية، وإلزامي بالسفر إلى عزبتي بلا تأخير للإقامة بها تحت مراقبة المدير وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتي إذ ليس هناك ما يبرره.

وبما أني موكل من قبل الأمة للسعي في استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدس. لهذا سأبقى في مركزي مخلصا لواجبي وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات. فإنا جميعا مستعدون للقاء ما نأتي به بجنان ثابت وضمير هادئ، علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها في الاستقلال التام.

-١٥-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٣ ديسمبر).

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

إيماءً إلى تلغرافي السابق مباشرة

قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول. وفرق البوليس للمتظاهرين وقتل اثنان من المشاغبين وجرح تسعة.

وألقى القبض بعد ظهر اليوم على سينوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين (عاطف بك وفتح الله باشا) إذ كانوا قد أبوا أن يطيعوا تعليماتي وسيذهبون على الفور إلى السويس. وقد أحدث هذا العمل الذي اتخذناه هرجا عظيما وظلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار، وارتكب الرعاع أعمالا عنيفة كثيرة وتخريبا وفي الساعة العاشرة صباحا استولت السلطات العسكرية على أزمة المدينة طبقا لترتيبات سابقة ولا يمكن أن يقال الآن: إن الاضطراب عظيم وإن كان عاما. وقد اضطر الجنود إلى إطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت إلى الآن، وكان أحد القتيلين زعيم عصبة تقيم متراسا لتعوق سير الجنود أما ثانيهما فقتل على أثر طلقة من مسدس رميت بها سيارة ملأى بالجنود.

وصل زغلول إلى السويس وأنزل في معسكر النقل الهندي.

وقامت في الإسكندرية مظاهرة فرقت. ووزع عدد عظيم من النشرات المحرضة على الفتنة.

والخبر الوحيد الذي ورد من الأقاليم يقول: إن طنطا قامت بها مظاهرات ولكن الجنود البريطانية أرسلت إليها ونحن قابضون على ناصية الحالة.

-١٦-

من المركيز زون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (القاهرة).

بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

ليس ثم اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغلول وأنصاره إلى سيلان في أول فرصة كما اقترحت في تلغرافك المؤرخ في ٢٣ ديسمبر والتعليمات مرسلة إلى حاكم سيلان طبقا لذلك. ولكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية فإن في الوسع إرسالهم إلى سيشل. ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره في سيشل.

وينبغي الإبراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الإبحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين.

-١٧-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٥ ديسمبر).

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٤ ديسمبر

أشكر لكم كثيرا تلغرافكم المؤرخ في ٢ ديسمبر

وقد يساعدكم أن أروي لكم الحوادث الأخيرة التي أفضت إلى إبعاد زغلول باشا وزملائه الرئيسيين.

قوبل مشروع المعاهدة ولاسيما خطابي إلى السلطان بسخط شديد كان من مظاهره بصفة خاصة المظاهرات الليلة في القاهرة. وليس ثم من شك في أن هذه المظاهرات من عمل التنظيم الزغلولي تمهيدا لأن يستأنف زغلول نفسه العمل العلني. وقد حدث منذ أسبوع أن حكمدار البوليس قال: إن رجاله يكابدون جهدا شديدا إذ كانوا يرمون بالحجارة ليلا. وفي ١٨ ديسمبر -كما ذكرت في تلغرافي المؤرخ في ٢٠ ديسمبر- منعت اجتماعا دعا إليه زغلول وكان لابد أن يفضي على الاضطرابات فرد زغلول بمنشور قال فيه: إن هذا المنع فاتحة سياسة إنجليزية جديدة من الاستبداد المطلق.

وفي خلال ذلك كانت قد جرت الانتخابات لمجلس نقابة المحاماة الأهلية فلم يفز بالانتخاب إلا الزغلوليون. فنسخت القرارات السابقة المؤيدة لوزارة عدلي وأعلن الإضراب خمسة أيام وقد عد هذا بحق -وعلى العموم- نذيرا بانهيار الجرف لمصلحة زغلول وبابتداء عهد من الإضراب الطويل. وقد يكون من المناسب أن أذكر أنه حدث في اليونان في العام السابق أن كانت مثل هذه الانتخابات أول النذر بسقوط المسيو فنزيلوس.

وكان وليام مكرم رأس أعوان زغلول في إنجلترا قد وصل إلى الإسكندرية في ٢٠ ديسمبر فألقى هناك خطبا مثيرة وحضر إلى القاهرة واستقبل بالهتاف على المحطات في الطريق في ٢١ ديسمبر، وقابله زغلول واخترقا المدينة راكبين معا وسط جماهير غفيرة زادت على هتافها المألوف الاستقلال نداءها «ليسقط اللنبي».

وفي ذلك المساء رمي جنديان بريطانيان بالرصاص وقتل أحدهما وفي ٢٢ ديسمبر أمرت زغلول أن يذهب إلى منزله الريفي، وأن يكف عن كل اشتغال آخر بالسياسة وأصدرت الأوامر بأن يمضي زملاؤه الرئيسيون إلى منازلهم بالريف.

أما مائلا هذا من الحوادث فمدون في تلغرافاتي المؤرخة في ٢٣ ديسمبر.

***

-١٨-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٥ ديسمبر)

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٤ ديسمبر

هذه هي قائمة الخسائر في القاهرة بعد المراجعة: من البريطانيين لا أحد ومن المصريين ثلاثة قتلى وأربعة عشر جريحا.

وهذا بيان الأمكنة الموجودة بها التسعة الأشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الأعمال السياسية.

ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الإبحار من السويس على باخرة نقل في ٢٨ ديسمبر.

وثلاثة -هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخري- أطاعوا أمري وهم تحت مراقبة البوليس.

القاهرة لا تزال المدينة مضطربة ووردت الأنباء طول النهار بقيام مظاهرات متفرقة مصحوبة بالتخريب وألحق ضرر بخط حلوان الحديدي أثناء الليل، وخرج قطار عن القضبان صباح اليوم ولم يصب أحد بسوء وأحبطت محاولات أريد بها إشعال النار في مصانع «ورش» بولاق ومخازن وزارة المعارف صباح اليوم.

لم يكن حضور موظفي الحكومة في الوزارات اليوم مرضيا وكانت وزارتا المالية والداخلية عاديتين ووزارتا المعارف والأشغال سيئي الحال والوزارات الباقية متوسطة. وتبذل جهود لإرهاب الموظفين. والمدارس على العموم مضربة.

الإسكندرية قامت مظاهرات صغرى وحصل بعض التخريب والمدارس مضربة.

الأقاليم الوجه القبلي هادئ وإن كان قد ورد أن هناك بعض التخوف والقلق في أسيوط.

الوجه البحري غير مستقر وقد تحسنت الحالة في طنطا بعد وصول الجنود البريطانية وقطعت وأصلحت السكة الحديدية وأسلاك التلغراف بين الزقازيق والإسماعيلية. وأحدثت المظاهرات في دمنهور حالة تنذر بالشر ونجحت الجماهير في إخراج موظفي سكة حديد الدلتا الضيقة، ولكن البوليس أعاد النظام بعد ذلك وأرسلت فصائل من الجنود المصرية إلى كل مدن المديريات. وفي أسيوط طيارتان إحداهما ماضية إلى أسوان وتقوم الطيارات بالطواف في القاهرة وفي الدلتا. وستصعد ثماني بواخر نيلية مسلحة بالمدافع السريعة وعليها ضباط بحريون إلى الوجه القبلي في ٢٦ ديسمبر.

-١٩-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٦ ديسمبر)

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٥ ديسمبر ١٩٢١

إيماءً إلى تلغرافي المؤرخ في ٢٤ ديسمبر

قبل السلطان أمس استقالة وزارة عدلي باشا.

القاهرة كان الاضطراب الفعلي أقل ولكن الحالة مازالت غير مستقرة وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وحدثت خسارة جسيمة.

والمدارس جميعا مضربة. وإضراب موظفي الحكومة مع الآن. وقد أعلن أنه لثلاثة أيام وهو ينفذ بالإرهاب. وأنا أتخذ التدابير لحماية من يرغبون في العمل.

وبلغ عدد القتلى من المصريين في القاهرة أحد عشر. وقتل الرعاع في ٢٣ ديسمبر أوربيا وهو رجل فيه شذوذ يقطن حيا فقيرا. وكانت سيدة إنجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة في حي بولاق. وقد نجت من الأذى البليغ بأن اتخذت من مظلتها مجنا فمزقت الأحجار المظلة وهذه أول مرة اعتدي فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية.

وجملة المقبوض عليهم إلى اليوم ١٨٦.

الإسكندرية لم يطرأ تغيير. والحالة مملوكة الأعنة. وجملة المقبوض عليهم ٣٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبيا. وصلت الطرادتان «سرس» و «سناتور».

منطقة القناة: بورسعيد قامت صباح اليوم مظاهرات مسلحة. وأخيرا سلمت المدينة إلى الجنود الذين اضطرا أن يطلقوا النار على جمهور أبى أن يتفرق بعد إنذاره والخسائر: قتيل مصري وثلاثة جرحى.

ويساعد القوات العسكرية تسعون من بحارة سفينة خفر الإسماعيلية يصل غدا الطراد «سباروهوك».

السويس تسلم الجيش اليوم المدينة. واضطر الجنود إلى إطلاق النار على مظاهرات أبت أن تتفرق بعد إنذارات من البوليس المصري والضباط البريطانيين. والخسائر: قتيل مصري وثلاثة جرحى.

يصل الطراد «سيخ» صباح الغد.

الوجه القبلي لا اضطراب. يجري القبض على مهيجين مشهورين من القاهرة في جملتهم كامل حسين محامي حركة النقابات في هذه البلاد.

الوجه البحري لا اضطراب فيما عدا مظاهرة في الزقازيق شتتتها فرقة الجمالة المصرية ويقوم الطلبة بإذاعة الدعوة.

-٢٠-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٧ ديسمبر).

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٦ ديسمبر ١٩٢١

إيماء إلى تلغرافي المؤرخ في ٢٥ ديسمبر

القاهرة تحسن حال الحضور اليوم بين موظفي الحكومة إلى الوزارات.. ولا تزال المدارس مضربة. وقامت اليوم بعض مظاهرات في الأحياء الفقيرة من المدينة. وهاجم جمهور قسم بوليس الدرب الأحمر هذا الصباح، وذهبت سيارة خفيفة مصفحة لمساعدة البوليس فقذفت بالحجارة فقابلت المثل بالمثل فقتل من الجمهور أربعة وجرح خمسة.

وأقام الجمهور بعد الظهر المتاريس في نفس هذا الحي وذهبت إحدى سيارات الجيش لتقويضها فقاومها الجمهور فأطلقت النار لتفريقه وألحقت به خسائر.

وعقدت في الأزهر اجتماعات سياسية.

الإسكندرية الحالة هادئة.

منطقة القناة: بورسعيد الحالة لا تزال مضطربة. والمظاهرات المصحوبة بالتخريب مستمرة في الأحياء الوطنية والإرهاب يحدث مصاعب. السويس لم تقع حوادث أخرى.

الوجه القبلي لم يحدث اضطراب إلا في جرجا حيث اضطر البوليس أن يطلق النار على مظاهرات عدائية فألحق بها خسائر. وأضرب عمال التلغراف إضرابا عاما ثلاث ساعات اليوم.

الوجه البحري -في طنطا- حيث هناك الآن أورطة بريطانية تامة - الإضراب عام ما خلا موظفي المديرية. وفي زفتى اعتدى الرعاع على بناء المركز فردهم الجيش المصري الذي أطلق النار وأنزل بهم خسائر هي قتيل وجريحان. وقد سيرت إلى هناك (زفتى) سرية من الجنود البريطانية.

-٢١-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٨ ديسمبر).

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١

إيماء إلى تلغرافي المؤرخ في ٢٧ ديسمبر

تحسنت الحالة في البلاد أثناء الأربع والعشرين ساعة الأخيرة. واستؤنف العمل في جميع مكاتب الحكومة تقريبا على النحو العادي.

ومدارس القاهرة لا تزال مضربة وقد أشير بإغلاقها فأغلقت.

ولم ترد أنباء بوقوع حوادث خطيرة في المدن الكبرى وإن كانت قد قامت مظاهرات صغيرة في القاهرة ودمنهور والمنيا عولجت بدون مشقة وتحسنت الحالة كثيرا في بورسعيد.

-٢٢-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ١٢ يناير)

بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

هذه قائمة سترد إليها الإشارة في تلغرافي التالي:

عبد الخالق ثروت باشا	وزير سابق
إسماعيل صدقي باشا	" "
إبراهيم فتحي باشا	" "
جعفر والي باشا	" "
مصطفى فتحي باشا	النائب العمومي
مصطفى ماهر باشا	موظف سابق بوزارة الأوقاف ونائب رئيس النقابة الزراعية العامة.
محمد شكري باشا	وكيل وزارة الحقانية سابقا
واصف سميكه بك	مستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية

obeikandl.com

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ١٢ يناير)

(بالتلغراف) ... القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

إيماء إلى تلغرافك المؤرخ في ١٥ الماضي

أريد -بموافقتكم- أن أوجه إلى السلطان كتابا -نصه وارد في تلغرافي التالي- وفي الوقت نفسه أعلن أن وزارة تألفت برياسة ثروت باشا أعضاؤها مذكورة أسماؤهم في تلغرافي السابق. وقد قدم لي ثروت قائمة أسمائهم هذا المساء ومنهم تتكون وزارة قوية تمثيلية، وليس ثم من شك في أن ثروت قد نجح في اكتساب أرشد العناصر في مصر إلى صفه وقد تعهد الساسة المذكورون أن يشتركوا في الوزارة برياسة ثروت، على أساس السياسة الواردة في مشروع كتابي إلى السلطان.

والغرض من الفقرات الأربع الأولى في مشروع كتابي إلى عظمته هو إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ الذي قدمته إليه في ٣ ديسمبر وفق تعليماتكم. وتتناول الفقرة الخامسة المواد التي أسيء فهمها أكثر من سواها في مشروع المعاهدة (معاهدة كرزون) والفقرة السابعة تشرح الباعث على إبعاد زغلول وزملائه. والفقرتان الثامنة والتاسعة تؤكدان حسن نية جلالة الملك والفقرتان التاليتان (١٠ و١١) تتضمنان الموافقة على المبادئ التي يشتمل عليها برنامج ثروت. أما الأمور الأخرى الواردة في مشروع المعاهدة والتي لا إشارة إليها في برنامج ثروت فمتروكة -كما هو مذكور في الفقرة الثالثة عشرة- لمناقشات

تجري فيما بعد. ولا ذكر لمسألة تعويض الموظفين البريطانيين ولكن آراء ثروت معقولة جدا في هذا الموضوع الذي يمكن تناوله على حدة متى شاءت الحكومة المصرية ذلك.

والتحفظ (أ) يتناول مسألة الجنود البريطانية في مصر.

والتحفظ (ب) يشمل المواد ٦ و١١ و١٤ من مشروع المعاهدة.

والتحفظ (ج) يستوعب المواد ٩ و١٢ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ و٢٣ إلى ٢٦ (من مشروع المعاهدة).

على أن الفقرة العاشرة من مشروع كتابي تتضمن -كما ستلاحظون- منحة فيما يتعلق بالحماية وهذا أكثر مما ذهب إليه ثروت في الأصل كما هو مذكور في الفقرة الأولى من تلغرافي الثاني المؤرخ في ١٢ ديسمبر.

وقد جاء في الفقرة الأخيرة من الكتاب السابق المرفوع إلى السلطان (المذكرة الإيضاحية) أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر فيما عسى أن يقترح من الطرق لتنفيذ جوهر اقتراحاتها فها هي ذي الطريقة مبينة في المشروع المعروض الآن. انظر الفقرة ١٣ من تلغرافي التالي.

كانت الاضطرابات التي وقعت على أثر إبعاد زغلول أقصر وأقل خطورة مما كان لنا أن نتوقع ولم يعده (الإبعاد) كثير من المصريين بحق عملا استبداديا من أعمال القمع بل اعتبروه توطئة لأزمة لمجهود آخر لإيجاد العلاقات الودية بين البلدين، وهي علاقات تنشدها على التحقيق حكومة جلالة الملك ولا يزال

المصريون يرغبون فيها وإن كانت آمالهم لم تتحقق إلى الآن ولذلك عدوا هذه الإبعادات ضرورية ومرغوبة، وأنا مقتنع بأن هذا الوعد بإلغاء الحماية هو الطريقة الوحيدة لاستبقاء حسن نية تلك العناصر السياسية في مصر التي سلكت معنا خطة شريفة وأعارتنا معونتها في أوقات كان من أشق الأمور عليها أن نفعل ذلك. وبهذه الطريقة أيضا نخفف من عداوة العناصر المناصبة.

ويخيل إلي أنه من المحقق أيضا أن اللحظة الحاضرة أنسب الأوقات لهذه المنحة. ولسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادئ الموجود الآن إلا إذا قدمنا حجة صادعة على اتخاذنا موقف المسالمة. ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة (وزارة) مصرية وليس ذلك كل ما هنالك، بل أكون حقيقا أن أقنط من كل مستقبل للبلاد التي تنكفئ راجعة إلى حالة تتناوبها فيها الفتن وضروب القمع التي تضير كلا من مصر وبريطانيا العظمى، والتي شهدت منها الكفاية وأحر أن ينتهي الأمر إذ ذاك إما إلى ضم بلاد عنيفة العداء لا معدي عن حكمها بالقوة وإما إلى التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك.

ولقد ألفنا أن ننتظر من المعالم أن يعجب بعملنا في مصر ولا يقوي خيالي على تصور ما هو أبعث على الأسف من هذا الختام. وقد عرضت اقتراحاتي بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وأنصاره الأدنين المتصلين بدائرة واسعة من الرأي العام ومع عدلي الذي كانت معونته نزيهة قيمة. ويؤيدني التأييد الوطيد التام مستشاري الذين لا خلاف بيني وبينهم في دقيقة ما. لذلك لا يسعني إلا

الإلحاح في حضكم على أن تحملوا حكومة جلالة الملك على إجازة تسليم مشروع الكتاب إلى السلطان بلا إبطاء وبدون تحوير فيه.

وأكون مدينا بالشكر لكم إذا أجبتم تلغرافيا.

-٢٤-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٢٢ يناير)

بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ يناير ١٩٢٢

هذا هو الكتاب إلى سلطان مصر الذي أشرت إليه في تلغرافي السابق مباشرة:

يا صاحب العظمة

١- أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أن بعض عبارات من المذكرة الإيضاحية التي قدمتها إلى عظمتكم في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ قد أولت بما لا يطابق نيات حكومة جلالة الملك وسياستها وهو ما آسف عليه أشد الأسف.

٢- ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين قد وقع في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع عن موقف الكرم والعطف الذي اتخذته حيال الأماني المصرية، وأنها تنوي الانتفاع

بمركزها الخاص في مصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق مع الحرية التي عرضتها.

٣- وهذا التأويل لنيات حكومة جلالة الملك خطأ محض فإن المذكرة الإيضاحية -على نقيض ذلك- تؤيد مبدأ أساسيا هو أن الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليس مقصودا بها لبقاء الحماية فعلا أو حكما، وقد نصت المذكرة على أن «بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به دولة ذات سيادة من ميزات قومية ومركز دولي».

٤- وإذا كان المصريون قد رأوا أن هذه الضمانات لا تلتئم مع مركز البلاد الحرة فقد غاب عنهم من الجهة الأخرى أن بريطانيا العظمى اضطرت إلى طلبها حرصا على سلامتها نفسها، تلقاء حالة تتطلب منها الحزم الشديد وبخاصة فيما يتعلق بمسألة توزيع جنودها. بيد أن أحوال العالم الحاضرة وحالة الجيشان السائدة في مصر ليست عوامل دائمة والمأمول أن تتحسن أحوال العالم على الأيام. هذا من جانب ومن الجانب الآخر «فسيجيء وقت» -كما قيل في المذكرة- «تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات».

٥- أما من حيث وجود أية رغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية فقد قالت حكومة جلالة الملك ولا تزال تكرر: إن أصدق رغباتها أن تترك للمصريين إدارة شئونهم أنفسهم ولا يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى. وإذا كان قد ورد فيه نص على وجود موظفين بريطانيين بوزارتي المالية والحقانية فإن بريطانيا العظمى لم ترم بذلك إلى

استخدام هذين الموظفين للتدخل في الشئون المصرية، وإنما قصدت أن تستبقي الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية.

٦- هذا هو كل مرمى الضمانات التي طلبتها بريطانيا العظمى فهي لا تبغيها لرغبة منها في الحيلولة بين المصريين وبين التمتع بحقوق كاملة في حكومة قومية.

٧- وإذا كان هذا هو رائد بريطانيا العظمى في نياتها فمن السهل أن يفهم أن مما لا تسيغه -من جهة- أن ترى المصريين يعوقون بأعمالهم تحقيق عمل يرمي إليه الطرفان جميعا، ومن جهة أن تضطر إلى التدخل لإعادة الأمن كلما هدده اختلال يثير مخاوف الأجانب ويعرض صالح الدول الأجنبية للخطر. وأنه ليكون مما يؤسف له كثيرا أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أي أساس بمطمحهم الذي يتطلعون إليه أو أن يستشفوا أي انتواء من جانب حكومة جلالة الملك أن تغير السياسة التي بينتها. ولم يكن لحكومة جلالة الملك من اتخاذها هذه التدابير غرض سوى وضع حد لتهييج ضار قد يؤدي -بإثارته عواطف العامة- إلى نتائج تذهب بثمر الجهود التي بذلتها الأمة المصرية. فالأصل في الإجراءات أنها اتخذت لمصلحة القضية المصرية التي تستفيد كل فائدة من أن يجري درسها في جو المناقشة الهادئة الودية.

٨- والآن وقد بدأت تعود السكينة على ما يظهر بفضل الروح الحكيم الذي هو قوام الخلق المصري والذي يتغلب في الأوقات العصيبة، فإني أرغب

مرة أخرى أن أفسر لمصر النيات الحسنة التي مازالت حكومة جلالة الملك تنطوي عليها لمصر.

٩- وليس ثمت رغبة ما في استعمال الضغط بأية وسيلة على حرية المصريين في تأييد هذه المعاهدة أو مناصرة تلك، ولكن حكومة جلالة الملك مع ذلك ترغب أن تمهد الطريق لنظام من التفاهم المتبادل يفضي فيما ترجو إلى حل نهائي مرضي للمسألة المصرية.

١٠- ولهذا الغرض يسرني أن أبلغ عظمتكم أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تشير على البرلمان البريطاني -دون أن تنتظر عقد معاهدة- بإلغاء الحماية وبالاعتراف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من إعادة وزارة مصرية للشئون الخارجية تمهد الطريق لإيجاد التمثيل السياسي والقنصلي لمصر.

١١- أما من حيث الإدارة الداخلية لمصر فإن حكومة جلالة الملك تنظر بارتياح إلى إنشاء برلمان له الحق في الهيمنة على سياسة حكومة مسئولة دستورية وعلى إدارتها.

١٢- وفي نيتي أن ألغي نظام الأحكام العسكرية المعلنة في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ متى صدر قانون التضمينات الضروري مع سريانه على جميع ساكني مصر. وإذا ظهر أن من المستحيل إنفاذ مثل هذا القانون قبل أن يراد إجراء الانتخابات البرلمانية فإنني سأكون مستعدا -إلى أن يتم إلغاء الإعلان المذكور-

لوقف تطبيق الأحكام العسكرية في جميع الأمور الماسة بحرية المصريين في استعمال حقوقهم السياسية.

١٣ - ومتى قامت هذه الحالة الجديدة فستنظر حكومة جلالة الملك بالاشتراك مع الحكومة المصرية وبروح ودية في عقد اتفاق على النقط الآتية التي ستبقى للتسوية:

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية.

(ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

(د) السودان.

١٤ - فالكلمة الآن لمصر والمأمول أن تقدر حسن نيات بريطانيا العظمى قدرها وأن تستهدي الروية لا العواطف في موقفها.

-٢٥-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ١٢ يناير).

بالتلغراف ... القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢

حدث شقاق في الوفد الذي أعيد تأليفه.

استقال أمس عبد العزيز بك فهمي والمنتظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين انفصالهم غدا.

-٢٦-

من السيرا كرو إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (بالقاهرة) بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ١٣ يناير.

أن يدخر جهدا للحصول على قرار عاجل في المسائل التي أثرتها في تلغرافك المؤرخ في ١٢ يناير. وأنت لا شك تعلم أنه لا يمكن إرسال الرد حالا في موضوع له هذه الأهمية أثناء غياب رئيس الوزارة واللورد كرزون في «كان».

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي «بالقاهرة».

«بالتلغراف» ... كان في ١٤ يناير سنة ١٩٩٢

غادر رئيس الوزارة وبقية زملائي «كان» ولذلك لا أستطيع أن أقول بشيء حالا في المسألة التي أثرتها في تلغرافك المؤرخ في ١٢ يناير إذ كان لابد من إحالتها إلى مجلس الوزراء، وسأعود إلى لندن في أوائل الأسبوع المقبل وسأعجل بعرض اقتراحاتك وإبلاغك ما يقرره حكومة جلالة الملك.

-٢٨-

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي «بالقاهرة».

بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ١٨ يناير سنة ١٩٢٢

إيماء إلى تلغرافاتك المؤرخة في ١٢ يناير بتأليف وزارة مصرية جديدة قبل الوصول إلى قرار نهائي في اقتراحاتك ترغب حكومة جلالة الملك أن تقف على أوفى المعلومات الميسورة على المركز الحاضر في مصر، وتريد أن تسمع رأي من هم أقدر من سواهم على الإشارة عليها في هذا الموضوع شخصيا. وإني أقترح أن ترسل إلى إنجلترا بأقل ما يمكن من الإبطاء إيموس وكليتون إذا كنت تظن أن الوصف المذكور ينطبق عليها خير انطباق.

-٢٩-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن «وصل في ٢٠ يناير»

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢

إن سير جلبرت كليتون والمستر إيموس والمستر بترسون والمستر دوسون على أتم اتفاق معي وليس عندهم ما تريدونه على الآراء التي أعربوا عنها من قبل. ولو أني أرسلت إلى إنجلترا المستشارين كما اقترحتم في تلغرافكم المؤرخ في ١٨ يناير لقوض ذلك من مركزي إلى حد كبير وخليق أن يحدث نفس هذا التأثير أن يطول ما يدل على التردد من جانب حكومة جلالة الملك، ويسود الآن «في مصر» النصح بالمسالمة والاعتدال تعلقا بالآمال المنوطة بالمستقبل القريب، ولكن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم ومن أجل هذا كانت أهمية عدم إضاعة الوقت حيوية.

استطلعت آراء المصريين المسئولين في دائرة واسعة وهم بالإجماع يؤيدون رأيي ويظاهرونني عليه.

فإذا قبلت اقتراحاتي بلا إبطاء فإني مقتنع أنها ستؤدي إلى تسوية دائمة للمسألة المصرية أما إذا رفضت فلست أستشف بديلا منها سوى تدابير القمع التي تضطرنا في النهاية إلى ضم مصر. وما كانت مسائل «الحكومة» لتحل على هذا النحو وخليق بمصاعب بريطانيا العظمى إذ ذاك أن تتضاعف كثيرا.

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن «وصل في ٢٣ يناير».

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢

نشر الوفد -ماعدا الأعضاء المنفصلين- منشورا مساء اليوم يدعو فيه المصريين أن يرفضوا أن يتعاونوا بأية طريقة مع الإنجليز وأن يقاطعوا كل

البضائع الإنجليزية... إلخ. والمنشور مفرغ في قالب حاد وهو تحد مباشر لسلطتي.

وقد أمرت بتعطيل جميع الجرائد التي نشرته وعملت على منع إذاعته فيما عدا ذلك.

وأمرت بالقبض على موقعيه وهم: حمد الباسل وويصا واصف وعلي ماهر وجورج خياط وواصف غالي ومرقص حنا وعلوي الجزار ومراد الشريعي والثلاثة الأخيرون أعضاء منتخبون حديثا.

وقد أبرق وكيل روتر إلى لندن بالنص الكامل للمنشور.

-٣١-

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (بالقاهرة).

(نبذة)

بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢

إيماء إلى تلغرافكم المؤرخ في ٢٠ يناير

إن الحكومة أشد ما تكون رغبة في الوصول إلى حل سلمي للازمة الحاضرة بإقامة وزارة مصرية برياسة وزير له وطنية ثروت باشا واقتداره، وهي لا ترى أن هذا يكون مستحيلا إذا كان رائد الأحزاب كلها في عملها التقدير الواجب لإحساسات الغير واعتقاداته، ومع الرغبة الوطيدة في إيجاد حل شريف لكل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء.

ومع تقدير اقتراحاتك وما تلقيته من التأكيدات أتم تقدير فإن مجلس الوزراء يحس إحساسا قويا بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهذا نزلت عن مركز تعده حيويا للإمبراطورية. وإذا كانت هذه التأكيدات مقدمة بإخلاص وكان يراد بها أن تكون لها قيمة مقيدة (لمقدميها) فلا ينبغي أن تكون هناك صعوبة لا يستطاع تذليلها في صوغها في صورة واضحة مقبولة. أما في شكلها الحاضر فإنها تتضمن التزاما قد ينازع فيه فيما بعد بل ينكر وقد تستهدف بذلك حكومة جلالة الملك إلى إتمامها بحق بالتخلي عن مركزنا الرئيسي بدرن ضمانات للمستقبل؛ لأنه إذا حصلت الموافقة على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلي ذلك فقد نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يكونا مستعدين لإقرارها فيما بعد فيحدث ما هو أنكب مما تخاف أن يكون. وفي مثل هذه الحالة تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد -وإن كان هذا ضمانا فعليا من الاضطراب المستهول- عاجزة عن إيتائنا الحل السلمي الذي ننشده جميعا.

وحكومة جلالة الملك أتم ما تكون رغبة في أن يتخذ من الموضوعات المؤجلة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين، ولكن ينبغي أن يكون على

شروط حصول التفاهم الصريح في النقط التي علقت بحق عليها الأهمية الواجبة خلال الأحاديث التي جرت لك مع الساسة المصريين، والتي ينبغي أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفا هو أحكم لحدودها وأضبط.

-٣٢-

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (القاهرة).

(نبذة)

(بالتلغراف) ... وزارة الخارجية في ٢٨ يناير ١٩٢٢

يسر حكومة جلالة الملك أن تفد إليها حالا لاطلاعها على آرائك هذا ومن حيث إن من المرغوب فيه على ما يظهر أن لا يكون ثم سوء فهم فيما يتعلق بسياسة حكومة جلالة الملك وموقفها الحاضر، أو فيما يتعلق بالظروف التي دعيت فيها إلى الحضور للمباحثة فإننا ننوي أن نصدر هنا يوم الاثنين ٣٠ يناير بيانا موجزا للحالة يسرنا أن تصدره في الوقت نفسه في مصر ونصه وارد في تلغرافي التالي مباشرة.

-٣٣-

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي (القاهرة).

بالتلغراف ... وزارة الخارجية في ٢٨ يناير

هذا هو بيان الحال المشار إليه في تلغرافي السابق مباشرة نرسله ننشره يوم الاثنين.

دعي فخامة نائب الملك للذهاب إلى إنجلترا لكي يقدم إلى حكومة جلالة الملك المعلومات الوافية، ويبدي لها رأيه عن الحالة الحاضرة في القطر المصري وعما دار من المخابرات بينه وبين الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد في المستقبل.

ويظهر أن هناك شعورا في بعض الدوائر بأن بريطانيا العظمى قد رجعت أو أوشكت أن ترجع عن موقفها المنطوي على التسامح والعطف على أماني المصريين، وأنها تنوي الانتفاع بمركزها الخاص في القطر المصري لاستبقاء نظام سياسي وإداري لا يتفق والحرية التي صرحت باستعدادها للاعتراف بها.

على أن الأمر ليس كذلك فإن سياسة حكومة جلالة الملك سواء أثناء وجود الوفد الرسمي المصري برياسة صاحب الدولة عدلي يكن باشا بإنجلترا، أو بعد ذلك كانت مبنية على المبادئ الآتية.

إن حكومة جلالة الملك في حين أنها لا تنوي مطلقا أن تسلم تحت ضغط الاضطراب والعنف بما هي على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق في ذاته، فإنها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب إلى البرلمان البريطاني رفع الحماية المعلنة على مصر في سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة، والموافقة على إيجاد برلمان مصري وعلى إعادة وزارة خارجية مصرية، وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التي تعدها إنجلترا شروطا حيوية لمصلحة مصر ولمصلحة الإمبراطورية على السواء وهي لابد لها من الضمانات التامة الفعالة على:

أولا: أن تؤمن المواصلات الإمبراطورية التي تعد مصر جوهرية لها.

ثانيا: أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التي تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى في الظروف الحاضرة.

ثالثا: أن تجعل مصر في مأمن من كل اعتداء أجنبي أو تدخل كذلك بالذات أو بالواسطة، وبمجرد إبرام اتفاق يفي بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية فإن الحكومة البريطانية لن تتردد في عرضه على البرلمان البريطاني للتصديق عليه.

-٣٤-

من الفيلد مارشال فيكونت اللنبي إلى المركيز كرزون أوف كدلستن (وصل في ٣٠ يناير).

بالتلغراف ... القاهرة في ٢٩ يناير ١٩٢٢

طبقا لتعليماتك الواردة في تلغرافك الأول المؤرخ في ٢٨ يناير سأصل إلى لندن يوم الأربعاء ٨ فبراير عن طريق تريست، وسأغادر الإسكندرية يوم الجمعة المقبل وبرفقتي السير جلبرت كليتون ومستر إيموس.

وغدا الظهر أصدر البيان الذي يشتمل عليه ثاني تلغرافيك المؤرخ في ٢٨ يناير.

***

من المركيز كرزون أوف كدلستن إلى الفيلد مارشال فيكونت اللنبي وزارة الخارجية في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢

يا جناب اللورد

- أرسل إليك مع هذا صورة من الوثائق الآتية:

(أ) تصريح بإنهاء الحماية على مصر ستطلب حكومة جلالة الملك إلى البرلمان أن يوافق عليه.

(ب) كتاب ترفعه إلى السلطان عند إبلاغ عظمته التصريح السابق.

٢- وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأن أهل مصر سيثبتون أنهم أهل للاستقلال الذي نالوه الآن وأنهم سيبرهنون باستعمالهم إياه على أن الثقة التي وضعت فيهم ليست في غير محلها.

وإني لك... إلخ

كرزون أوف كدلستن

***

الوثيقة الأولى المرفقة بالتلغراف ٣٥

تبليغ مرفوع إلى السلطان بواسطة المندوب السامي

يا صاحب العظمة

١- أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر

مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها، وهو ما أسف له أشد الأسف.

٢- ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقي في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأماني المصرية، وأنها تنوي الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي إداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها.

٣- غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة، بل إن الأساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما، وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي.

٤- وإذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلتئم مع حالة البلاد الحرة، فقد غاب عنهم أن إنجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية. على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة، والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن، هذا من جانب، ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة: سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية.

٥- إما أن تكون إنجلترا راغبة في التداخل في أمور مصر الداخلية فذلك ما قلت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق التي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى، وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتي المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامها للتداخل في شئون مصر وكل ما قصدته هو أن تستبقي أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية.

٦- هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية.

٧- فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذي يبلغون فيه مطمحا، ترغب فيه إنجلترا كما تتوق إليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة على التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر. وأنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أي مساس بمطمحهم الاسمي أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التي سبق بيانها، فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه إلى إهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية، ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من أن البحث فيها يجري في جو قائم على الهدوء والمناقشة بإخلاص.

٨- والآن وقد بدت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة، فإنني لسعيد أن أنهي إلى عظمتكم إلى حكومة جلالة الملك تنوي أن تشير على البرلمان بإقرار التصريح الملحق بهذا، وأنني لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا.

٩- وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر.

١٠- أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصري.

وإذا أبطأ لأي سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) الساري على جميع ساكني مصر والذي أشير إليه في التصريح الملحق بهذا، فإنني أود أن أحيط عظمتكم علما بأنني، إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية.

١١- فالكلمة الآن لمصر وأنه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد في أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء.

الوثيقة الثانية المرفقة بالتلغراف ٣٥

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١- انتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر مستقلة ذات سيادة.

٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغي الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

٣- إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي:

أ- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

ب- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

ج- حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.

د- السودان.

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي عليه الآن.

-٣٦-

سكرتير مجلس الوزراء يقدم تحياته إلى الوكيل الدائم لوزارة الشئون الخارجية، ويرسل إليه من هذا صورة من التلغراف الذي أبرق به إلى رؤساء وزارات المستعمرات المستقلة (الدومنيون).

مكتب مجلس الوزراء

رقم ٢ حدائق ويتهول س.و.أ

٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

***

obeikandl.com

الوثيقة المرفقة بالتلغراف ٣٦.

تلغراف من وزير المستعمرات إلى الحاكم العام لكندا وإلى حكومات استراليا وزيلنده الجديدة واتحاد أفريقية الجنوبية.

دوننج ستريت في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

من رئيس الوزارات (البريطانية) إلى رئيس وزارتكم:

يسرني أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قد قررت الآن بالاتفاق التام مع لورد اللنبي إصدار تصريح لمصر تنتهي به الحماية، مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمصالح الخاصة التي للإمبراطورية البريطانية في مصر. وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التي أعرب عنها في المؤتمر الإمبراطوري وهو ينفذ المبادئ التي وضعت وقتئذ.

وقد أبلغتم من قبل شروط التسوية التي عرضتها حكومة جلالة الملك في شهر نوفمبر مع الوثائق التي نشرت في شهر ديسمبر. وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى في عدة مدن قمعت بسهولة، وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ولإحداث إضراب عام بين مستخدمي الحكومة ولكنها لم تفز إلا بنجاح ضئيل. وبعد عيد الميلاد مباشرة نفي زغلول زعيم التهييج الوطني تحت الأحكام العسكرية لآبائه أن يكف عن النشاط السياسي ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون وهم الآن في طريقهم إلى سيشل.

وفي خلال هذا مضى لورد اللنبي في المفاوضات لتأليف وزارة وعرض في يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الإنجليزية)، وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهي بريطانيا العظمى الحماية حالا وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة، مع ترك التدابير الضرورية لحماية المصالح الخاصة التي للإمبراطورية في مصر لمناقشات تدور في المستقبل. وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات مما لا سبيل إلى قبوله إذ كانت سورة التحفظ المقترح غير كافية في نظرنا كضمان لمصالحنا الخاصة، الخليقة أن لا يعود لها متكأ عادل متى انتهت الحماية، وأن تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد للمفاوضة في عقده من الاتفاقات، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بإنهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة المصالح البريطانية، ولكن لورد اللنبي صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة المصريين، وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة. فطلبنا إليه أن يحضر لاستشارته وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية جدا.

ومن حيث إن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما فقد تقرر أن نمضي إلى إنهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد أرسلناه إليكم بالتلغراف مع هذا. وهذا التصريح -مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة- يقرر المركز الذي ندعيه في مصر حيال كل الدول الأخرى ويسرد الأمور التي تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الإمبراطورية، وقد أبقيت الحالة الراهنة في كل هذه الأمور ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة في عقد اتفاقات خاصة فيها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف

بالنجاح. وفي خلال ذلك يكون المصريون أحرارا في وضع أنظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهم.

ونحن ننوي في إبلاغنا جوهر هذا التصريح إلى الدول الأجنبية أن نعلن أن إنهاء الحماية البريطانية في مصر لا يتضمن تغييرا ما في الحالة الراهنة، من حيث مركز الدول الأخرى في مصر وفي نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريان لسلم الإمبراطورية البريطانية وسلامتها، ولذلك فإنها (أي بريطانيا) ستحافظ دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التي اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية. ونحن بلفتنا النظر إلى هذه العلاقات الخاصة كما هي محددة في التصريح الذي يعترف باستقلال مصر -ننوي أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقض فيها أية دولة أخرى، وأننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل في شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودي. وأننا نعتبر كل أي اعتداء على أراضي مصر عملا يرد بكل الوسائل التي لدينا.

وسيسلم اللورد اللنبي التصريح إلى السلطان في ٢٨ فبراير وسيقدم على البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه، ونفسه مرسل إليكم في تلغراف على حدة.

د. لويد جورج

مواد
من مشروع كرزون وردت إليها الإشارة
في الوثيقة الثالثة والعشرين

المادة ٦: لا تدخل الحكومة المصرية في أي اتفاق سياسي مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالي البريطاني.

المادة ٩: تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولي المفاوضة لإلغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات، وتقبل مسئولية حماية المصالح المشروعة للأجانب في مصر، وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسميا.

المادة ١١: بالنظر للمسئوليات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى، وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطا أو موظفين أجانب في أية مصلحة منها قبل موافقة القوميسير العالي البريطاني.

المادة ١٢: تعين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيرا ماليا، توكل إليه في الوقت المناسب الحقوق التي

يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدين، ويكون هذا القوميسير المالي مسئولا بوجه أخص عن دفع المطلوبات الآتية في مواعيدها:

١- المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة.

٢- جميع المعاشات والسنويات الأخرى المستحقة للمواطنين الأجانب المحالين على المعاش وورثتهم.

٣- ميزانيتي القوميسير المالي والقضائي والموظفين التابعين لهما.

المادة ١٣: لأجل أن يؤدي القوميسير المالي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور الداخلة في دائرة وزارة المالية، ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.

المادة ١٤: ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالي.

المادة ١٥: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيرا قضائيا يكلف -بسبب التعهدات التي تحملتها بريطانيا- القيام بمراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب.

المادة ١٦: لأجل أن يؤدي القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور التي تمس الأجانب، وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيري الحقانية والداخلية.

المادة ١٧ : حيث إن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي، أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان إعانة مالية تتحدد بقيمتها بالاتفاق بين الحكومتين.

والمواد ٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ خاصة بحماية الأقليات.

obeikandl.com